

## أربعة مسؤولون.. لا خامس لهم



### سليمان جودة

لو أقسم الدكتور حاتم الجبلى على المصحف بأن الذهاب إلى الحج أو العمرة هذا العام خطر على حياة الإنسان، فلن يصدقه أحد، ليس لأنه لن يكون جاداً فيما يقول، وإنما لأن الحاج أو المعتمر فى حاجة إلى أن يأتى هذا الرأى من رجل دين موثوق به، وليس من الحكومة!

وإذا كانت هناك صفة واحدة يمكن أن يوصف بها موقف المسؤولين عن هذا الملف فى الدولة، فهى التردد وعدم الحسم إزاء خطر يتصاعد يوماً بعد يوم، بما لا يحتمل تردداً، ولا عدم حسم طبعاً!

فلسنا أقل من تونس التى علقت رحلات العمرة فيها هذه السنة، رغم أن عدد المصابين بأنفلونزا الخنازير، عند اتخاذ هذا القرار، لم يكن يتجاوز هناك ثلاثة أفراد، ومع ذلك اجتمعت حكومتهم واتخذت قراراً شجاعاً يدل على قدر كبير من الإحساس بالمسؤولية!

وفى السعودية، كان المفتى فى الرياض قد قال إن الدخول إلى الدول الموبوءة بالمرض أو الخروج منها حرام شرعاً، ثم جاء بعده وزير الصحة عندهم لينصح غير اللائقين بدنياً بعدم الذهاب هذا الموسم، وجاء قرار العاهل السعودى صباح أمس، ليكون هو الختام، حين كلف خبراء دوليين بتقدير مدى خطورة المرض، وسوف يكون للمملكة قرار قطعاً عندما ينتهى هؤلاء الخبراء من تقرير لا بد أن يصدر عنهم!

وفى القاهرة لا يزال لشيخ الأزهر رأى وللمفتى رأى، ولوزير السياحة رأى، ولوزير الصحة رأى، ولا تزال الآراء الأربعة متناقضة، إذا كان هناك مواطن يريد أن يذهب فسوف يقع نهياً للحيرة البالغة إذا ما استمع إلى هذه الآراء مجتمعة، وسوف يكون قراره فى النهاية هو الذهاب، دون التفات إليها جميعاً.

لا لشاء إلا لأن هناك قناعة راسخة بين الذين يرغبون فى زيارة الأراضى المقدسة بأن «رب هنا.. هو رب هناك»، كما يُقال، وهو صحيح طبعاً، وأن الله الذى دعاهم إليه قادر على أن ينجيهم من كل خطر، وهذا أيضاً صحيح

طبعاً، بل إن هناك مَنْ يعتقد، عن يقين، فى أنه لو ذهب إلى هناك ثم أصابه خطر فسوف يكون شهيداً فى سبيل الله.

ولكن على الجانب الآخر هناك آية كريمة تقول: «ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة»، كل ذلك بينما الأربعة المسؤولون عن الملف إجمالاً لا يريدون أن يجلسوا معاً، ثم يخرج عنهم رأى موحد يضع المواطن أمام الحقيقة مباشرة دون تهويل، ولا تهوين، ويتعهد فى الوقت نفسه، بتعويض الشركات المنظمة للرحلات، إذا كان لابد من اتخاذ قرار شبيه بقرار تونس مثلاً!

الموضوع لا يحتمل التردد، ولا طول الانتظار، فإما «لا» للذهاب، وإما «نعم» ولا شء بينهما.. وهذه الحالة من «اللبطة» لابد أن تكون لها نهاية، وإلا فعلينا أن نتصور حال المواطن الذى لا مسؤولية عليه، ولا عنده معلومات، إذا كانت الحكومة المسؤولة والتي تملك المعلومات «متلبطة» إلى هذا الحد المحزن!!

\* نقلا عن صحيفة "المصري اليوم" المصرية